البحث عن الديمقراطية وترشيد الحكم في المنطقة العربية: نقاشات المراجعة

Finding democracy and good governance in the Arab region: discussions Review

الدكتور : نور الدين دخان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة المسيلة – الجزائر

Summary:

The political experience in the Arab world feature, the absence of a comprehensive and holistic model of the modern state, which is described in the continuity of the old political model and the exploitation of modern political values, and throttle communities, which were suspended in a spiral challenges brought by the global march to democracy, to affect the absence and the Absenting opportunities of building a democratic society in the region.

This situation created the privacy of political analysis in the study and the search for a democratic Arab system specifications and the rule of a Wise substance, transmitted by the nation from the moment of crisis and uncertainty and political obstruction to the moment of advancement, stability and development.

This article tries to approach and ask questions and discussions associated with providing certain interpretations in the search for democracy in the Arab world, the inevitable dialectic between democracy and logic continuation of the Arab regimes in spite of growing pressure from national and international environments?

ملخص:

إن سمة التجربة السياسية في العالم العربي، غياب شامل وكلي لنموذج الدولة الحديثة، وهي موصوفة باستمرارية النموذج السياسي العتيق واستغلال القيم السياسية الحديثة، وخنق المجتمعات التي علقت في دوامة التحديات التي جلبتها المسيرة العالمية للديمقراطية، لتطال غياب وتغييب فرص بناء المجتمع الديمقراطي في المنطقة.

هذا الوضع أوجد خصوصية للتحليل السياسي في دراسة والبحث عن ديمقراطية بمواصفات عربية ونظام حكم ذو مضمون رشيد، تنتقل به الأمة من لحظة التأزم والغموض والانسداد السياسي إلى لحظة النهوض والاستقرار والنماء.

هذه المقالة تحاول مقاربة وطرح الأسئلة والنقاشات المرتبطة بتقديم تفسيرات معينة في البحث عن الديمقراطية في العالم العربي، بين جدلية حتمية الديمقراطية ومنطق استمرار الأنظمة العربية بالرغم من الضغوطات المتعاظمة من البيئات الوطنية والدولية؟

أولا: في السؤال عن الديمقراطية

في ظل المسيرة العالمية للديمقراطية والتغيير والتحول السياسي الذي تعرفه التجربة السياسية الحديثة، يوجد هناك سؤال محير، هل يمكن تلمس الديمقراطية في الحيز السياسي العربي؟_هذه الديمقراطية التي تحتاج إلى انتخابات حرة ونزيهة تقتضي تسليم السلطة إلى المرشح المنتصر والحزب الفائز بأكبر عدد من المقاعد. أم هذه الديمقراطية غير موحدة ومعتمدة لمعايير مختلفة في العالم العربي، وهنا يطرح التساؤل فيما إذا كان هناك معايير عالمية للديمقراطية.

وفي محاولة تفسير التحولات الأخيرة التي شهدتها مختلف المجتمعات من أجل نهج الديمقراطية؛ نجد سجل الديمقراطية عموما متفاوتاً فيما بين دول العربية، وهذا راجع لأثر العلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية لكل محاولات الديمقراطية بها. وفي ظل هذا التوجه الذي يعرفه العالم نحو الديمقراطية نجد البيئة السياسية في المجال السياسي العربي تعرف العديد من التحولات السياسية لكن الوضع فيها امتاز بسيادة أشكال مختلفة من الأنظمة الاستبدادية والطائفية والاقصائية، بما في ذلك الحكومات المنتخبة ديمقراطيا. أو المتجددة. وهذا يشكل مفارقة تمثلت في أن الكثير من الدول خارج هذا المجال - أي المجال السياسي العربي- تمكنت من ترسيخ الديمقراطية والقضاء نهائيا على الحكم التسلطي، في حين مازلنا نتحسس ونبحث عن معالم الديمقراطية في العالم العربي بما فيه من مشاكل داخلية يتخبط فيها بين تسيير وتوطيد الديمقراطية، وهنا يصبح التساؤل عن العوامل الرئيسية التي تتحكم في تسيير وتوطيد الديمقراطية مبررا وملحا.

في هذا الصدد وبدراسة والبحث عن الديمقراطية في المنطقة العربية نجد مؤشرات تدل على الفشل، وبالرجوع إلى مطلع التسعينات من القرن العشرين وما تلاه وتزامنا مع موجة الديمقراطية التي عرفها العالم نجد الدول العربية، في سعيها للانفتاح السياسي تجاه الظاهرة الحزبية التعددية التي فرضتها سياقات ضغوط العولمة واثر التدخلات الخارجية في المنطقة، برزت فيها ظاهرة انتشار الأحزاب السياسية التي امتاز تنظيمها المؤسسي بالهشاشة، مما أنتجت حكومات ائتلافية هشة على نحو متزايد، لم تدم طويلاً، ناهيك عن ما نتج عنها من اضطرابات السياسية، على سبيل المثال، ما عرفه العراق- ما بعد التدخل الخارجي- من صعوبات في خلق توازنات سياسية تعبيرية في تشكيل حكوماته المتعاقبة حتى داخل الطيف السياسيى الواحد.

ومن خلال تمحيص معايير الجودة والممارسة الديمقراطية في العراق مثلا، نرى تفتت الأحزاب والتمرد الحاصل داخل الطيف السياسي الواحد، وأكثر من ذلك صعود المالكي المتعصب أسفر عن فتح الصراع على مصراعيه بين التكوينات الاجتماعية في العراق وتشكيلاته السياسية باختلاف أطيافها. وقد يفهم ذلك من خلال الوضع المريع التي تشهده الدول التي نهجت الديمقراطية حديثا ولم تنجح بعد في إرساء دعائمها، لذا يرى المراقبون والمتخصصون ضرورة توفر مجموعة من الشروط المسبقة تمكن

الحكومات الديمقراطية الجديدة من الصمود والاستمرارية وهي على النحوي التالي[1] :

- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي مع أكثر عدالة توزيع الدخل.
- مستويات أعلى من محو الأمية والتعليم
- زيادة في الاتصالات الاجتماعية
- حرية لوسائل الإعلام، لتعلب دورا ولو نسبيا في تجسيد الديمقراطية
- المجتمع المدني المسائل: وتختلف المجتمعات المدنية هنا في قدرتها على أحداث تغيير ديمقراطي.
- أهمية العوامل الخارجية في مسار الديمقراطية التي يختلف تأثيرها من بلد لآخر، ومن مكان إلى مكان ومن وقت لوقت، والنتيجة هي أن من المستحيل تعميم مدى أثر العوامل الخارجية على العمليات الديمقراطية المحلية. على الرغم من الكثير من الحكومات الغربية والمؤسسات الدولية غالباً ما يبدو انها المعنية أكثر من غيرها بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الديمقراطيات الجديدة، ويتجلى ذلك من خلال التحريض على التقدم الديمقراطي المتواصل.

وهنا يثار سؤال، أين العالم العربي من هذه الشروط؟ الجواب مرتبط بالمفاهيم المختلفة للديمقراطية التي تتميز بالتعقيد والشابك بحيث لا يوجد تعريف جامع ومانع لها، ويرجع هذا دائما للجدل الذي دار بين "كولير" وملاحظة "ليفيتسكي" اللذان اكدا على أن هناك حوالي خمس مئة وخمسون(550) نوع من الديمقراطية، أما "كونترا كاراتنيكي" رأى ان الديمقراطية ظاهرة متنامية. فهؤلاء يؤكدون على نوع من الديمقراطية غير الليبرالية التي تشهدها بعض الدول التي تدخل حيز اهتمام التحليل السياسي، وعلى العموم يمكن تحديد سمات الديمقراطية غير الليبرالية في ما يلي[2]:

- الحكام قلة يتذرعون في تصرفاتهم على أنها ديمقراطية.
- ينتخب الشعب ممثليه عن طريق انتخابات عامة.
- الاتصال الوثيق بين هؤلاء الحكام والجيش .

وباختصار خصائص هذا النوع من النظم الديمقراطية تتواجد في أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا كالتوغو وبوركينافاسو والكاميرون والكثير من الدول العربية. وهنا نجد"فيليب شومبيتر" (1994) في نقاشه للديمقراطية الانتخابية قد حدد عدد كبير من ما يسميه بالديمقراطيات غير الموحدة من بين الديمقراطيات الجديدة في العالم الثالث. ويقول أن هذه الأخيرة لديها أمل لأن تكون ديمقراطية ولو نسبيا، ويأتي هذا خلافا لمعظم الديمقراطيات الواجهة. ويضيف إن الانتخابات ليست معيار وحيد لقياس مدى ترسخ الديمقراطية. ويضيف "شومبيتر" يجب أن يصاحب عملية التحول الديمقراطي وجود انتعاش في الاقتصاد سواء كان جزئي أو الكلي،

[1]-Jeff Haynes, **Democracy and Political Change in the "Third World".** London and New York, Routledge 2005 pp65-70.

[2] - **ibid,**pp75-78

أي وجود تكييف هيكلي، مع ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي، حيث يرى أن معيار الانتخابات يجعل من الديمقراطية يبزغ بأنها شكلية وعليه يحث على أن جوهر مفهوم الديمقراطية الانتخابية يتمثل في:[1]

- وجود قواعد منظمة للسلوك الانتخابي يقرها الدستور.
- دستور شامل يكتب ويناقش ويقر كونه القانون الاسمى للبلاد ودليلها العام.

وفي هذا الصدد يرى "لبراتون وول دي" "أن الانتخابات المتعددة الأحزاب العادية سوف تغير وتفعل العملية السياسية، وسلوكها هنا منصب في الوصول إلى السلطة، ومن ثمة التأثير على أجهزة الدولة ومواردها"[2].ومن هنا تشتد المنافسة الديمقراطية بين مجموعة صغيرة ومحددة وتحاول بشتى الطرق الوصول إلى سدة الحكم، لكن مثل هذه السلوكيات والأساليب تجعل من عملية بناء الديمقراطية صعبة المنال. وهنا يجب أن لا ننسى أن جل النظم السياسية العربية تفتقد إلى الشرعية، فانكشاف السلطة وتدهور النظام السياسي يجعلان المؤسسة العسكرية تلعب دورا كبيرا في الحياة السياسية وذلك من خلال تقديم نفسها على أنها منقضة البرامج التنموية، وهنا تدخل المؤسسة العسكرية في هذه الأنظمة يأخذ أشكال متعددة تارة في اثارة نزاع خارجي ومن ثمة الضغط على السلطة السياسية من أجل تدخل المؤسسة العسكرية لتحقيق مكاسب من راء هذا التدخل، أو من خلال تقديم عسكريين في زي مدني لتولي السلطة بغية الحفاظ على مصالحها.[3]

إذن هل نحن هنا أمام وجوب الكلام عن ديمقراطية كاملة - التي تتميز بوجود مبدأ الفردية أي اعطاء الفرد الحرية دون قيود في شتى المجلات، دون أن ننسى مبدأ الانتخابات العامة التي تتميز بالحرية، ووجود الجيش تحت سلطة نظام الحكم المدني، ووجود درجة عالية من الإنصاف، والعدالة، والحريات المدنية وحقوق الإنسان، فمثل هذه الأنظمة تتيح للأفراد نوع آخر من المشاركة عن طريق المنتخبين الممثلين لهم. هذا من جهة توسيع قنوات المشاركة السياسية، ومن جهة أخرى، مساءلة هذه المجالس للحكام نيابة عن باقي افراد المجتمع. هذا ما يجعل أهم سمات هذه الأنظمة- أي الديمقراطية الكاملة- غائبة في الحيز السياسي العربي، على الرغم من تلمس التحول السياسي فيها من خلال إنشاء مؤسسات حكومية ديمقراطية جديدة.

من خلال التقييم الواقعي للديمقراطية في القرن الحادي والعشرين وبين نموذجي ديمقراطية الواجهة والديمقراطية الكاملة، نجد أن الأولى تفتقد الى المرتكزات الأساسية لتوطيد الديمقراطية، بحيث أن كل أشكال الديمقراطية تمتاز بالشكلية ولعل السبب الرئيسي في هذا هو سيطرة القوات المسلحة على الحكم المدني من

1-Carsten Schneider, Philippe C, Schmitter, libéralisation, Transition and Consolidation : measuring the components of democratization, democratization, Vol 11 N0=5, December, 2004

2 - Jeff Haynes,**op.cit**.p145.

3 - by Lieven de Winter and Huri Türsan, **Regionalist Parties in Western Europe.** London, Routledge, 2005, p65.

خلال صناديق الاقتراع كما هو الحال في كوت ديفوار، الكاميرون وبوركينافاسو، فهذه الدول يطبعها وجود نظم استبدادية ذات صبغة ديمقراطية.[1]

أما في الديمقراطية الكاملة، النموذج الأصح للديمقراطية أين تتجسد كل ملامح الديمقراطية الحقة، حيث تبين كيف يمكن للمجتمعات غير الديمقراطية من نهج التحول السياسي بدأً من تكوين مؤسسات حكومية ذات بعد ديمقراطي جديد وصولا الى انتخابات حرة ونزيهة، ولعل أهم النماذج التي اتبعت الديمقراطية الكاملة هي دول أوروبا الشرقية، التي أصبحت أنظمتها مجسدة للحكم الديمقراطي الناجم عن عملية التحول السياسي.[2]

إن الطابع الديمقراطي للمجتمع يقتضي مراجعة ديمقراطية ترغب في تقييم النقاط التالية:[3]

- كيف تصان الحقوق والحريات الفردية من قبل الدستور؟ وما هي آليات تفعيل هذه الصيانة؟ (حكم قانوني للحقوق المدنية والسياسية)
- كيف يمكن تحقيق المساواة أمام القانون بين الجميع دون تمييز؟ (المساواة في تطبيق الحقوق السياسية والمدنية)
- كيف يمكن للمواطنين ممارسة حقوقهم بفعالية؟ (تعليم الحقوق المدنية)
- إلى أي مدى هناك اتفاق بين الجميع حول الوحدة الوطنية؟ وهل يمكن الاعتماد على الأحزاب السياسية لتحقيق التكامل القومي داخل المجتمع؟ (الوعي الوطني)
- كيف يمكن ترسيخ التسامح بين الفئات المتناحرة داخل المجتمع؟ (التسامح الاجتماعي)
- كيف يمكن على نطاق واسع من تغطية نفوذ وإخضاع الحكومة للمساءلة، والتمتع بالحكم الذاتي والتمثيلية ؟ (الجمعيات التي تمثل وجهات نظر والانتقادات للحكومة)
- ما هي القوانين المنظمة لعمل الشركات الوطنية ؟ (أنشطة المؤسسات الاقتصادية)
- إلى أي درجة التعددية الاعلامية منتشرة على نطاق واسع ومستقلة عن الدولة، ومنفتحة على الآراء المختلفة لشرائح المجتمع، وإلى أي مدى تعمل كمحفل متوازن للنقاش السياسي؟ (التعددية في وسائل الإعلام)
- إلى أي درجة هناك دعم للإجراءات الديمقراطية وسيادة القانون، مدى وجود الثقة بين الأفراد والجماعات وقدرتها على حل المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع، وخاصة القدرة على التأثير فيه؟ (الثقة الشعبية في النظام السياسي)

لذا يمكن القول أن سبب فشل الديمقراطية في الكثير من مناطق العالم الثالث هو وجود مقاومة للتغيير، أي أن هناك من يعارض فكرة الديمقراطية جملة وتفصيلا. لكن مع ذلك يمكن التغلب على العوامل الهيكلية والامر هنا يتوقف على مدى إخلاص النخب

1 - Jeff Haynes,**op.cit**.p160.
2 - **Idid**,p195.
3 - **Idid**,pp200-210.

الحاكمة من جهة، ومن جهة أخرى، منح الحرية للأفراد، ناهيك أن الديمقراطية تتطلب وجود وعي ديمقراطي عند الأفراد، وهذا لا يتأتى إلا من خلال وجود مناخ سياسي ديمقراطي وثقافة ديمقراطية، ولذا على لديمقراطيات الجديدة أن تتجاوز الضعف البنياني الهش، والصراعات الفئوية المذهبية والطائفية، وأن تحد من الاعتداء التعسفي على يد الدولة، والتمتع بمجموعة واسعة من الحقوق السياسية، هنا تكون هذه الدول قد خطت خطوة كبيرة نحو تجسيد التغيير السياسي ومن ثمة بناء الديمقراطية.

ثانيا: في الخصوصية التحليلية

إن فهم المشهد في الحالة العربية يستند على مناقشة السؤال المعرفي المرتبط بتفكيك مظهر الصراع الاجتماعى ومن ثم قراءة وصفة العلاج وهنا تطرح الديمقراطية كآلية مؤسساتية للتسوية وإدارة النزاعات، بين وصفة للتخلص من التسلط أو وصفة للاستبداد، لذا نجد النقاش يتجه نحو هل الديمقراطية تبدأ من الدولة، أم من الأمة؟ وهل يمكن أن تقوم الديمقراطية في مجتمع ليس مدنيا، وهل يمكن أن نرى مجتمعا مدنيا يقوم بطرق غير ديمقراطية؟

هذا الجدل حول الأسبقية- الديمقراطية أو الدولة- لا يمكن الفصل فيه دون أن يتم التسليم وحسم مسألة الوطنية، أي أنه لا مشروع ديمقراطي في جماعة لا تعرف ضرورات العيش المشترك، ولا تملك تصورا موحدا عن الماضي والحاضر والمستقبل. وفي الحالة العربية تزداد هذه الضرورة باعتبار أن مختلف الأسئلة كانت دوما متعلقة ببناء الدولة وليس إصلاح طرق وأشكال الحكم، ووفق تعبير J Waterbury فإن الثقافة العربية تقدم نفسها على أنها ثقافة محرومة من الازدهار الجماعي.[1]

وبالنظر إلى وضعية الفواعل المختلفة يفضل الجميع الدولة كأقوى طرف لقيادة الإصلاحات، خاصة وأنها استولت على التراث البيروقراطي للاستعمار، ولهذا فالنقاش في الحالة العربية لا يجب أن يتجاوز وجوب التأسيس لمفهوم الجماعة السياسية ذات الهوية الوطنية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجوب التفاوض مع الأنظمة القائمة على قيادة إصلاحات جادة لا تقصي أي أحد من أطراف اللعبة السياسية.

ودون الخوض في التفسيرات المرتبطة ببناء الدولة والتماسك المجتمعي فإن ثلاثية المؤسسات، الشبكات، والثقافة تمكن من فهم قضية بناء الدولة- الأمة، وهنا يبرز أصحاب فكرة الاتفاق العام أو الاجماع الجدد-The neo consensualiste لعل من أبرزهم "برسونز" و"ليبست" و"كولمن"، والذين تركزت أفكارهم حول بناء الأمة على البعد المجتمعي في عملية البناء، وعلى الطابع الديمقراطي لما يتم بنائه. وهنا يطرح السؤال المتعلق بتطور الدولة الحديثة، دولة الحداثة السياسية، دولة القانون والمؤسسات، دولة الشرعية وإرادة الشعب، دولة الانتخابات والخدمة العامة، في أوربا. وعدم

---

1 - غسان سلامة، وآخرون، **ديمقراطية من دون ديمقراطيين: سياسات الانفتاح في العالم العربي الإسلامي**. (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1995) ص 14.

ظهورها- أي الدولة الحديثة- في البلاد العربية، ولماذا فشلت المحاولات التي قامت بها النخب العربية العصرية من أجل نقل الحداثة السياسية الغربية إلى البلاد العربية[1] وهنا يقول "برهان غليون"بعكس ما حصل في أوروبا، التي شهدت تبلور نموذج هذه الدولة الأول، لم تواجه الدولة الحديثة في العالم العربي، وبلدان عديدة، منافساً يذكر. كان يمكن للعشيرة، أو الطائفة، أن تكون مركز مقاومة لتمدد نفوذ الدولة واستحواذها على ولاءات الناس وانتمائهم... وصارت الدولة عند العرب، موضوع رهان شامل، وتقريباً وحيد، لا شريك ولا منافس لها، في تنفيذ برامج الإصلاح، وهي الأمل الوحيد، أيضاً، لدى المجتمعات لتلبية نداء الانفتاح على العالم والاندماج في حضارة العصر... من هذا الرهان المتزايد على الدولة، وغياب المنافس، بل الشريك المجتمعي القادر على موازنة القوة، سوف يولد نوعان من الاستلاب، أديا إلى الانفصال الكامل للدولة عن المجتمع وسيطرتها الشاملة: الأول استلاب الفرد للدولة وتسليمه لها، بكل ما يتعلق بأمور الحياة، ومن ضمن هذا الاستلاب ينبغي، أيضاً، تفسير الرغبة في أسلمتها، وتعظيم الرهان الشامل عليها وتوسيعه، والانجراف وراءها قلباً وقالباً، لتصبح، في الوقت نفسه، مالكة الدنيا والدين. والثاني النزوع المتزايد عند الدولة، وعند النخب المسيطرة عليها، إلى التغول على المجتمع والاستهانة بإرادته ووجوده، قبل الانقلاب عليه، واستغلال تفتته، وانعدام عصب تماسكه، لبناء نظام تسلطي يستخدم الدولة وسيلة للسيطرة، بأسلوب خجول في البداية، تحت راية الطلائعية والتقدم التي ترفعها نخبة استبدادية عقائدية، ثم بأكثر الأساليب فجاجة، فيما بعد، باسم استقلال الدولة نفسها، وسيادتها والدفاع عنها، وحفظ الأمن، وفي حماية نخبةٍ تحتكر وحدها، من دون رقيب أو شريك، سلطة المال والسياسة والسلاح والإدارة والإعلام، وتجعل من الدولة ملكيتها الخاصة، ووسيلة عملها، ومن التحكم بالمجتمع، وتأمين إخضاعه وتجريده من أية قدرةٍ على المقاومة، أو المعارضة أو الاحتجاج، البرنامج السياسي الوحيد لها.... في هذا التسليم الكامل للدولة والانسحاق أمامها، بسبب ما مثلته من وعود وبرامج ومشاريع، سلبت الوعي والإرادة معاً، ثم ما ملكته من قدرات للقهر والاستتباع، لم يختف المجتمع والفرد والإنسان كلياً، ويغيب أي تفكير في المساءلة والمحاسبة فحسب، ولكن الدولة ستتحول، بموازاة تبلور الطبقة المتماهية معها، طبقة الدولة أو طائفتها، إلى أكبر آلة سلب واستلاب وعنف ونهب، عرفتها المجتمعات العربية في تاريخها، وستتحول السياسة، في موازاة ذلك، إلى عبادة للدولة، والتسبيح بحمد القائمين عليها، وتبجيلهم والركوع أمامهم واستجداء عطفهم ورضاهم. هكذا، صارت الدولة الحديثة، التي نشأت لتحرير المجتمع أداة استلابه الرئيسية، وصار رهينة لها بمقدار ما وضع رهاناته المصيرية فيها."[2]

1 - Bertrand Badie, **le développement politique**(5eme édition, Economica, Paris: 1994)pp33-45

2 - برهان غليون، "**الدولة ضد الأمة.. صعود الدولة العربية وسقوطها** "في موقع مزار بتاريخ 24 سيتمبر 2014

لذا تعتبر علاقة الدولة بالمجتمع من بين المداخل المهمة في تفسير الخصوصية السياسية العربية وكذا قدرة الأنظمة العربية على الاستمرار في ظل وجود رفض داخلي وعدم انسجام مع البيئة الدولية وأهم سؤال يطرح حول هذه العلاقة هو: لماذا تأسست قوة الدولة على أنقاض ضعف مجتمعها في العالم العربي؟

تنبع خصوصية العالم العربي من طبيعة النقاش السياسي حول مكانة الدولة وطبيعة شرعيتها، لذلك فالنقاش عربيا يدور حول شرعية الدولة في حد ذاتها وليس نظام حكمها، وهذا هو الخطر المحتمل الذي تواجهه أي محاولة للانتقال إلى الديمقراطية. هذه الدولة يمكنها أن تصبح شرعية إذا كانت قائمة على حدود مواطنين وليس حدود جغرافية، وإذا كانت حدود حقوق وليس حدود واجبات، وحدود قوانين وليس حدود ولاء وإذعان.[1]

و في الحالة العربية الدولة هي التي تنتج مجتمعها وليس العكس وما ساعدها في ذلك هو تحالفها مع القبيلة، العنف والريع، كما أن الدول العربية تبنت تطورا يوجهه الاستبداد والعنف، وبذلك حرمت المجتمعات من نموها الطبيعي.

و شيدت الدولة العربية الحديثة على سلسلة من عمليات الاستبعاد والإقصاء التي تضافرت آثارها مؤدية إلى تزايد عدد المقصيين سياسيا، والسياسية بذلك أصبحت هي الدولة ولا شيء غير ذلك، وإذا وقف أحد خارج الدولة فإنه يضع نفسه في موضع الاستبعاد، وهذا الوضع انتهى بتشكيل دولة محاطة بخواء أو فراغ سياسي رهيب مشكل من جمعيات أنشأتها الدولة لصالحها وبنقابات تدافع عن حقوق الدولة، وظهرت الشعبوية التي أدت إلى الإلغاء السلطوي لحاجة الناس إلى تمثيلهم.[2]

ونتيجة لذلك قال برهان غليون: "البحث عن الدولة وفهم مشكلاتها يشكلان المدخل الرئيسي لتحليل وفهم الأزمة الشاملة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تعيشها المجتمعات العربية، وكل إصلاح اقتصادي، سياسي، اجتماعي أو ثقافي لا يمكن أن يمر إلا عبر إصلاح الدولة".[3]

ويلخص محمد جابر الأنصاري أحد أكبر المشاكل والمفارقات في التاريخ السياسي والدلالي العربي بقوله: "في عملية النمو التاريخي للسلطة والدولة في المجتمعات العربية المعاصرة، ليس من السهل الفصل الواضح بين ما للسلطة وما للدولة، فالسلطة هي التي تبني الدولة ومؤسساتها وأجهزتها، إن السلطة في المجتمع العربي الراهن هي حاضنة الدولة وليس العكس، أو كما يجب أن يكون، لذلك فإن القضاء على الحاضنة يتضمن تهديد لوليدها بالخطر وربما الموت، ولعل الإحساس الغريزي أو العفوي لدى عامة المجتمع بهذا الواقع الخطر

-See more at: http://www.alaraby.co.uk/opinion/512dbc00-c99f-4a2f-adb7

1 - عزمي بشارة، **في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي.** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص47.

2 - غسان سلامة، وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 23- 24.

3 - برهان غليون، **المحنة العربية: الدولة ضد الأمة**، ط2، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 1994) ص27.

وهذه المفارقة المرة من ضمن الأسباب التي تساعد الأنظمة الحالية على الاستمرار لأن السلطة تتماها مع الدولة، ومع الكائن العام للوطن، بحيث لو انهارت انهار معها الكيان السياسي كله".[1]

كل هذا يعكس قوة وتماسك فعلي للسلطة وما يساعدها في ذلك هو تحالفها مع مضامين القبيلة والعشيرة في المجتمعات العربية.

ثالثا: مداخل تفكيك الأنظمة التسلطية في العالم العربي.

عملت المقاربات التي حاولت تفسير الآليات التي ساعدت على استمرار الأنظمة التسلطية وغياب الديمقراطية في العالم العربي، وكذا المحاذير التي تفرضها الخصوصيات العربية، على الاستقرار على مدخلين أساسيين:

- أطروحة ديمقراطية من دون ديمقراطيين، وهو طرح يحاول تجاوز أدبيات التنمية السياسية والتركيز على الطابع العقلاني والاستراتيجي والتوافقي لخيار الديمقراطية.

- أطروحة الديمقراطية كخيار نضالي، وهذا النضال يتراوح ما بين السلوكيات النخبوية السلمية، والضغوطات الشعبية العنيفة.

التوجه الأول أملته حالة اليأس من الأطروحات التنموية التي تزامنت مع قدرة الأنظمة على قيادة عمليات للتحديث من دون حداثة، وكذا قدرة الأنظمة على إعادة إنتاج نفسها، وضمان تكيفها مع البيئات الخارجية والدولية، وهذا ما أثبتته كتابات "باتريك شابال" Patrick Chabal و"لويس بيترمان" Louis Putterman و"ديتريش روشماير" Dietrich Rueschmeyer و"جوال ميغدال" Joël Migdal، التي عبرت على أن التسلطية تعيد إنتاج السياسة في إفريقيا وفي العالم العربي[*]

1- ديمقراطية من دون ديمقراطيين:

بينت التفسيرات التي نضجت عن الموجة الثالثة تراجع الأنماط الانتقالية والثورية العنيفة، وظهور الانتقال بموجب ميثاق بين الأنظمة والمعارضة، إلا أن المنطقة العربية بينت أن النخب الحاكمة ما زالت قادرة على السيطرة على قوانين اللعبة، وقد بينت مختلف التجارب أن عملية التحديث والتحول كانت دائما عمليات خاضعة لتوجيه الأنظمة، لدرجة أن الأنظمة تحتفظ بحق التراجع على الإصلاحات في أي وقت تريد.

ونتيجة تغير أنماط الاعتماد المتبادل سواء داخل الدول أو في النظام الدولي فإن الدول العربية وجدت نفسها غير قادرة على التحكم والضبط لأنها لم تصبح قادرة على احتكار صناعة القيم والولاءات، كما أن الثروة بدأت تتأسس من خارج إرادة وسيطرة الدولة، ولكل هذه

---

1 - محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي**.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994) ص190.

* - يمكن العودة إلى كتابات:

- Chabal Patrick, **Political domination in Africa: Reflection on the limit of Power**, New York, Cambridge University press, 1986.

- Joel Migdal, **Strong societies and weak states: state-society relations and state capabilities in the third world**, Princeton, Princeton University press, 1988.

الظروف تصبح فعالية الأنظمة التسلطية محل تساؤل، ويصبح بقاؤها إشكالي في مواجهة البيئتين الوطنية والدولية.

إن الجميع من سلطة ومعارضة يريد التحكم والسيطرة فإن الحل يصبح متعلق بالنقاش والبحث عن التوافق لأن انهيار نظام معين يعني انهيار نظام تسويات كان قائما بين فواعل معينين، وقيام نظام جديد يعني التوصل إلى توافقات جديدة سواءً بين قوى النظام وقوى المعارضة، أو بين جزء من الطرفين، وبهذا فمصالح النخب هي التي تفسر قيام نظام معين، وهي أيضا عتبة تفكك أي نظام فكل نظام تسلطي يحمل مؤشرات تفككه في داخله، وأهم مؤشر هو التوافق بين النخب الرسمية، وإذا ما بلغت الخلافات أوجها يمكن أن يحدث تفككا وانهيارا للنظام وساعتها يلجأ الجميع إلى الديمقراطية كمشروع مقايضة، لأنها تمنح الحياة للجميع، وهي فرصة التفاوض الوحيدة التي تضمن مكانة معينة لكل طرف في اللعبة السياسية.

اشتغلت الأدبيات الديمقراطية على السؤال التالي: ما هي الشروط التي تجعل الديمقراطية ممكنه ومستقرة؟ وتعددت الإجابات على هذا السؤال ورافقت تطور أدبيات السياسة المقارنة، وأهم الإجابات الحالية هي ربط الديمقراطية بصناعة التوافقات العقلانية بين نخب النظام - سواء المعتدلين أو الراديكاليين- ونخب المعارضة، فالتوافق أساس الديمقراطية لأنه يفرض الديمقراطية كخيار عقلاني يلتزم به الجميع.

وأعمال "كارل فريدريش" Carl Friedrich و"برنارد كريك" Bernard Crick و"اروند ليبهارت" A Lijphart كلها أعمال تقول بأهمية النزاعات والمصالحة بالنسبة للديمقراطية، وأكثر الديمقراطيات استقرارا هي التي نضجت كحل عقلاني لنزاعات طويلة المدى أو نزاعات محتملة، كما أن أعمال"روبيرت دال" Robert Dahl و"هاربرت ماكلوسكي" Herbert McClusky تربط بين استقرار الديمقراطية، وبين الالتزام القيمي والممارساتي لمحترفي السياسة، وليس التزام جميع أفراد الشعب.[1]

وحسب هذا الكلام فالديمقراطية هي مسار من التسويات وبناء التوافق يتراوح ما بين الانقسام والتعايشdivision/cohésion، وما بين النزاع والمصالحة Conflict/consent.[2]

يدافع "ادم بيرزورسكي" Adam Perzworski على إمكانية وجود ديمقراطية من دون ديمقراطيين، أي أن الديمقراطية كنتاج لمساومات يجري التوصل إليها بين أحزاب لا خبرة لها وليست ذات التزام فلسفي بالديمقراطية. وهنا يقول A Perzworski "إن تجارب أمريكا اللاتينية بينت أن الديمقراطية تحتاج إلى أطراف عقلانيين أكثر من كونهم ديمقراطيين، لأنها أطراف تقبل بالوضع الديمقراطي حتى لا تخسر كل شيء، أو على الأقل تحافظ على فرصتها في المستقبل،

1 - Dankwart A Rostow ,"Transition to Democracy: Toward a dynamic model," **Comparative politics**, Vol 2, No=3 (April, 1970), p338

2 - **ibid**, p339.

والانتقال إلى الديمقراطية يجب أن ينتج عن ميثاق متفاوض عليه أو توازن متساوم عليه يضمن عدم تصفية أي طرف ويمنح الفرصة للجميع"، ويمثل A Perzworski باتفاق الطائف في لبنان الذي أنهى الحرب الأهلية.[1]

ونتيجة لضعف المعارضة وعدم توفر بدائل قوية قادرة على قيادة عملية التغيير فإن الخيار الأكثر مصداقية هو توفر إرادة فعلية وصادقة عند الأنظمة للإقبال على عمليات إصلاح أو تفكيك ذاتي يتعلم فيها الجميع تدريجيا قواعد اللعبة الديمقراطية، وتنضج قوى المعارضة والقوى الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني.

والتوافقات الممكنة يجب أن تكون حول أسس الجماعة السياسية المشتركة، وبالتالي حسم مسألة الانتماء السياسي والعمل من داخل الجماعة الوطنية وفك الارتباط بالولاءات الماتحت وطنية والمافوق وطنية، وإذا حدث الإجماع والتوافق على هذه القاعدة تصبح الديمقراطية ممكنة في المجال السياسي العربي.

2- الديمقراطية كخيار نضالي

التجربة الغربية بينت أن الديمقراطية تطورت تدريجيا، والذي يريد أن يطبق الديمقراطية الآن لا يمكنه أن يبدأ من حيث بدأ الغرب ولكن يجب أن يبدأ من حيث انتهى تطور الديمقراطية، ولذلك يجب أن تصبح الديمقراطية مجرد خيار وطني لا يسير بقوة التسيير الذاتي بل بقوة الإيمان بهذا الخيار.

ولذلك فالتحول إلى الديمقراطية هو خيار نضالي متعلق بالرغبة في إقامة أسس للعيش وفق مبادئ الديمقراطية، أما على المستوى الجماهيري فالثقافة الديمقراطية هي وليدة نضال طويل المدى انتهي بتشكيل وبناء الثقافة السياسية المشاركة والمتقبلة لقواعد اللعبة الديمقراطية.

لذلك فالوضع يحتاج إلى أكثر من مقولة ديمقراطية من دون ديمقراطيين التي كرستها مقاربة الانتقال، ويتوجه إلى تبني القوى التي تؤمن بالحرية والمساواة والعادلة والجماعة الوطنية، وهي في الأساس قوى ذات التزام ديمقراطي.

وفي ظل فهم لأهم ميكانيزمات عمل واستمرار الأنظمة التسلطية نجد أهم عاملين هما، الأول، قوة الأنظمة التسلطية نتيجة استقلاليتها المالية عن مجتمعاتها بفضل المحددات الريعية للاقتصاد والثروة. والثاني، دعم القوى الخارجية وتقسيم العمل في النظام الدولي الذي وفر التغطية لمختلف الأنظمة التسلطية.

ونتيجة هذه العوامل لم تتبق فرص كبيرة للتحول سوى فرضية الصدمات الداخلية والخارجية، داخليا يعني حدوث أزمة اقتصادية تحرم وتحد من قدرات الأنظمة على الاستمرار في القمع وشراء الولاءات، وخارجيا يعني حدوث تغيرات في الترتيبات الدولية، أو في خطاب وقيم النظام الدولي خاصة في ظل أنماط الاعتماد المتبادل المعقدة السائدة حاليا، والتي انتهت بتفكيك أنماط الولاءات القومية وحررت الأفراد من الخطاب القوي للسلطات المركزية.

---

[1] - غسان سلامة وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 94- 95.

وفي التجارب العربية تزداد فيها قوة هذه الفرضية والسبب يعود إلى أن هذه الدول لم ترث قوى اجتماعية قوية ومنظمة من الفترة الاستعمارية، ثم ظهرت النخب التي لا تتأسس على قاعدة أخلاقية وإيديولوجية موجهة، لذلك هيمن الطابع الأبوي والعلاقات الزبونية بين الحكام والشعوب.[1]

وفي أغلب الحالات تمثل الأزمة الاقتصادية عاملا حاسما في أزمة النظام التسلطي لأنها تقوض شرعيته خاصة وأنه يثبت وجوده دوما من خلال قدرته على الإنفاق، وعادة ما يتم حل الأزمة بتبني مسار الدمقرطة، لكن هذا الحل لا ينجح إلا في حالة أن هذه الدولة تمتلك شروط داخلية للتأسيس لعقد سياسي بين مختلف القوى السياسية حتى لا تعيد الأنظمة إعادة إنتاج نفسها من جديد.[2]

إن التعاطي مع إشكالية تحول المجتمعات والأنظمة العربية يحيل الى الحلول الراديكالية وهو خيار الثورة فماذا يمكن للثورة أن تنتج؟ هل يمكن أن تنتج الديمقراطية؟ وهل يمكن أن تؤسس للعدالة ودولة القانون؟ وهل يمكن للغضب أن يبني دولة بدلا من العقل؟

قديما قيل بأن الثورة لا تحدث إلا حينما يطرح العقل بديلا جديدا للحرية، وحديثا أصبح الجميع يردد المصطلح وهو لا يعني معنى أن نفكر في إصلاح أمور الناس وشؤون الدول، ولكن الجميع يقبل بالتوجه العنيف لأن الجميع يائس، وإذا يئس الشعب يصبح الأمر في غاية من الخطورة.

أصبحت الأنظمة السياسية العربية محمية من "طرف اليأس"و"قناعات استحالة التغيير" وأعظم مظاهر اليأس هو ظهور الحلول والمقاربات المتطرفة،[3] كالمقاربات التي تسوق لضرورة التدخل الخارجي. والمقاربات الداخلية التي تتبنى الأساليب العنيفة وغير الإستراتيجية.

وهذه التوجهات جعلت"براتون" Bratton و"فان دوفال" Van de Valle يقرون بأن الفرصة الوحيدة المتبقية هي الانتقال من الأسفل لأن الأنظمة أثبتت قدرتها على التكيف وتوجيه مسارات التحديث والانتقال لصالح بقائها واستمرارها، والمدخل الجيد هو المراهنة على التعبئة الجماهيرية لإجبار نخب النظام على التفاوض وهو ما حدث في حالات دول أوروبا الشرقية.[4]

إن تراجع أدوار الدولة واتساع الفجوة بينها وبين مجتمعها لم يترك المجال إلا للخيارات العنيفة، وهذا بسبب غياب الوسائط الاجتماعية والسياسية بين الدولة والمجتمع، فالدولة العربية هي دولة من دون سوسيولوجية تاريخية كما يقول "بارتراند بادي" Bertrand Badie. ويمكن أن تكون القوى الشعبية عتبة الانتقال في حالات الأنظمة المستعصية عن الانتقال، فقد تكون البداية ليست الديمقراطية

1 - Richard Sand brook, **the police of Africa's Economic Stagnation**, Cambridge, Cambridge University press, 1985, p324.

2 - Haggard S, Kaufman, **the political of democratic Transitions**, Princeton, Princeton University press, 1995, pp 4-5.

3 - عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص39.

4 - Barbara Geedds, what do we Know about Democratization, op.cit, p120.

كمطلب واعي وحاسم ولكنها تصبح هدفا مع الزمن، وقد تكون نتاج تعاظم المخرجات والمدخلات.

سؤال المراهنة على الشعوب يواجهه تحد كبير كونه تحرك غير واعي، وتتداخل فيه المطالب الاقتصادية والاجتماعية بالمطالب السياسية، كما تغيب الإستراتيجية وخطة العمل التي تقتضيها ضرورات الثورة، لذلك قالت"حنة أرنت" Annat Arendt :بأن الثورة هي أكبر من تمردات ناجحة، وليس منطقيا أن نسمي كل انقلاب أو قلب نظام ثورة، ولا أن نتلمس ثورة في كل حرب أهلية تحدث.[1]

وبهذا فتغيير القيادات ليس ثورة، ومنذ القديم لم يتم التخويف من مثل هذه الحركات لأنها لا تحرك المواطن الفعلية للسلطة، فدرجات العنف ليست معيارا لإطلاق توصيف الثورة، وإنما درجات ومستويات التغيير.[2]

سؤال الثورات العربية الأخيرة يتراوح ما بين المطالب الاجتماعية والاقتصادية ومطالب الديمقراطية والحرية، فهل هي ثورات تستهدف تحريرنا من الفقر والحاجة، أم من الاستبداد والطغيان؟

قديما قيل بأن الرجال يذهبون إلى المعركة بحثا عن الشرف، وفيما بعد قال" كوندورسيه" "Condorcet" بأن كلمة ثورة لا تطلق إلا على الثورات التي يكون هدفها الحرية، ولكن الحرية في مضمونها المجرد لا تعني شيئا إذا لم يتحرر الجميع من الخوف، الجوع والفقر.[3]

مستويات الانغلاق فرضت الخيارات الراديكالية، ففي مجتمعات مدمرة وبنخب يائسة وبفواعل سياسية منخرطة في لعبة الأنظمة، لم يبق إلا التوجه إلى الشارع وهذا التوجه يكون عفويا ثم تتأسس داخل القوى الشبانية مطالب وطموحات سياسية، ويبدو أن أهم ملاحظة أثبتتها الحركات الشبانية في الأماكن الإستراتيجية العامة للدولة هو أن قوة الأنظمة القائمة هي مجرد وهم، ونتاج لخطاب تأسس على مدى عدة عقود من الزمن.

كانت الاحتجاجات في تونس استجابة لحدث مفجر، أما في مصر فأخذت طابعا أكثر تنظيما وتأطيرا، لكنها في اليمن طبق منطق الاحتجاج كإيديولوجية، والمقاربة التي تأسست هي استهداف الأماكن الحساسة في الدولة، وتبني تجمعات طويلة المدى تنتج الشعارات حتى تستنزف قوة النظام وتجبره على الرحيل، وفي نفس الوقت يحدث تجميع لقوى الرفض وبناء قوى قادرة على الاضطلاع بمهام ما بعد سقوط النظام.

"الثورات" الناجحة كانت كلها عفوية ولكنها تبقى محاطة بسؤال كبير، وهو هل يمكنها أن تغير وتصل إلى الأماكن الفعلية للسلطة؟ وهل يمكنها أن تفكك النظم التقليدية بشكل حاسم؟

أثبتت المراحل الانتقالية عدة ملاحظات أساسية:

1- حنة أرنت، **في الثورة**. ترجمة عطا عبد الوهاب، المنظمة العربية للترجمة. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008) ص46.

2 - **المرجع نفسه**، ص47.

3 - **المرجع نفسه**، ص38.

- في حالة الدول المنسجمة ثقافيا واجتماعيا، أي التي تعرف حالة من نضج الدولة الوطنية والجماعة السياسية كان الانتقال بدون تكاليف كبيرة وبالتالي تزداد فرص ترسيخ الديمقراطية مثل حالة تونس.

- في حالة الدول التي تبنت توجه "الاستبدال" أي استبدال نظام بنظام بدون أن يحدث توافق جديد كأساس للحكم، تزداد صعوبات الترسيخ والخروج من المرحلة الانتقالية، مثل حالة مصر التي تعبر عن توتر كبير بين قوى النظام الكلاسيكي والقوى المعارضة التي تولت السلطة بعد "الثورة".

- في حالة الدول ذات الأغلبية الإثنية والقبلية المهيمنة تزداد الصعوبات بشكل كبير وعنيف، بحيث أن سقوط النظام القائم ينتهي بطرح أسئلة راديكالية تتعلق بمصير الدولة في حد ذاتها، وهنا لا يجب أن يطلب من الديمقراطية أن تبني دولا لأنها مجرد شكل للحكم Forme de gouvernance، وحالة ليبيا واليمن تثبت هذه المحاذير لذلك تطرح فيها الحلول الفدرالية وديمقراطية المحاصصة.

رابعا:نحو خارطة طريق للبناء الديمقراطي والحكم الرشيد

هل سقوط النظم السلطوية يؤول الى تأسيس الديمقراطية؟ الإجابة عن هذا السؤال في التجارب السياسية الحديثة أثبتت أن الكثير من الدول انحدرت نحو الحرب الأهلية أو انحصرت في دائرة الدول المنهارة والهشة أو أنتجت تسلطيات أخرى[1] والحالة العربية غير بعيدة عن هذا الوضع والتوصيف خاصة في حالة مصر، اليمن، ليبيا وهو ما يهدد صدقيه التحول الديمقراطي في المنطقة، خاصة في ظل قوة الظهير الخارجي أمام ضعف التنظيم الداخلي لقوى الثورة الاخرى التي لا ترى نخبها في مسار الإصلاح إلا إستراتيجية للبقاء والاستمرار وليس لبناء تنمية سياسية فعالة. وبذلك يمكن القول أن الدول العربية سواء تلك التي تعيش مخاض الثورة أو نتائجها أو تلك التي لا تزال تعيش مسار الاصلاح تواجه تحديات عديدة في طريق دمقرطتها. فهل يمكن رسم مسار لتجاوز هذه العراقيل والعقبات وتصميم وإعادة هيكلة النسق السياسي العربي الاستبعادي إلى نسق سياسي استيعابي لجميع اجزاء الجسد السياسي وتكويناته الاجتماعية.

للإجابة عن هذا السؤال نعتقد أن تحقيق النقاط التالية يعمل على تهيئة الارضية لبناء ديمقراطية حتى وان كانت في صورتها غير الكاملة ولكنها مسار ايجابي للتعبير عن مختلف اجزاء الجسد السياسي إن كانت محصلة توافقات مجتمعية ومنتج عملية سياسية تعبيرية.

1- تمكين للمجتمع المدني من اجل المساءلة، إذ لا بد من تحرير للمجتمع المدني من قيود السلطة والتبعية لها وتهيئة الاطار الثقافي يشدد على ضرورة تقيد السلطات بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين مع احترام حقهم في

[1] -Macpherson, C,B, **The Real World of Democracy**, New York: Oxford University Press,1975,p23

التنظيم والاجتماع والتفكير والتمسك بأنماط من السلوك منسقة معها والتي تتجسد في الثقافة الديمقراطية، وهذا التمكين لا يتحقق إلا بقفزة من التطور الاقتصادي والاجتماعي فالمجتمع المدني يفترض أن يقع ضمن مجتمع متقدم صناعي وخال من العنف السياسي توحده الديمقراطية والاستقرار السياسي وهو ما يبرر حاجة المجتمع المدني الى التقدم الصناعي.[1]

وتعزيز دور المجتمع المدني لتحقيق المواطنة وزيادة المشاركة السياسية شكل الاداة الامثل لتجاوز الامة ازمة الهوية التي تعانيها وهو ما يعني ضرورة توحيد الجهود بشكلها المؤسس والمجتمعي بما يتيح اكبر قدر من احتواء الظاهرة منعا لاستفحالها واستثمار الفواعل الخارجية فيها بما يبعد مجتمعاتنا عن البناء الديمقراطي، وفي هذا الصدد تظهر خاصية التعدد في تركيب وتشكيل مؤسسات المجتمع المدني، فهو قائم على أنساق جزئية متضامنة وهو أحد المصادر الكبرى لنمو العمليات السلمية وهو القادر على تنشئة الشباب على الانخراط الطوعي وتجاوز الانتماءات الضيقة من خلال تأطير المنتسبين إليه والمتفاعلين معه بما يتجاوز التناثر والتناقض وجعل الجموع المتنافرة تتصرف كوحدة وتنتج إرادة موحدة، ولو أرادت الدولة ان تحل محل المجتمع المدني وتصرفت على أساس أنها نمط التنظيم الجامع للنشاطات الاجتماعية لأجهزت على فرص التحول الديمقراطي السلس،[2] وهو ما عرفته جزئيا العديد من الدول العربية من قبل حيث اخترقت الدولة المجتمع وأحكمت قبضتها عليه، وهو ما يجب تجاوزه في المرحلة الراهنة من أجل تحول ديمقراطي صادق مفض إلى حكم رشيد، فليس خافيا أن الركن الجوهري لقيام مجتمع مدني هو توفر إرادة الفعل الحر والطوعي.[3]

كما بات دور المجتمع المدني العربي في تفعيل المشاركة السياسية جليا في هذه المرحلة الجديدة بعد ان كانت الاسباب المفضلة فيما مضى الى وهن المشاركة السياسية وغياب الادراك والوعي الناجم عن مجموعة من العوامل التي تخلفها التسلطيات مثل الأمية والتعتيم الاعلامي والإحباط وفتور الحوافز وحالات الطوارئ وغياب العدالة الاجتماعية وسواد الأوجه السلبية للبيروقراطية، وبعد أن كانت تنظيمات المجتمع المدني المستقلة عربيا غائبة على مستوى ساحة المشاركة السياسية بما ادى جزئيا الى خلق ازمة المشاركة السياسية التي تمثل احدى السمات البارزة للحياة السياسية في العالم العربي وهو ما يعني تجاوز العلاقة الاستثنائية بين الدولة والمجتمع المدني وفي مقدمتها اخفاق الهيئات والمؤسسات المدنية

---

1 - احمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2000)ص99

2- برهان غليون،" بناء المجتمع المدني العربي :دور العوامل الداخلية والخارجية" في كتاب: سعيد بن سعيد العلوي،(وآخرون)، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**.ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001)ص736

3-Gordan manser, rosemary Higgins cass, **volantarisme at the crossraods**, New York: service association of America,1976,p11

والأحزاب في مواجهة السلطة القهرية للدولية ثم الانتقال الى تعزيز جملة من العناصر الضرورية للقيام بالنشاط السياسي والمدني الفعال في مقدمته نشر الوعي والرؤية الصحيحة الموضوعية والقدرة والتنظيمية واستقلالية التمويل[1] والموارد وتعزيز الجاهزية والقدرة على التغلغل والانتشار، مع الاعتماد على القطاع الخاص وهي إحدى آليات الحكم الرشيد، وهو ما يسمح بتعزيز المشاركة السياسية للمواطن العربي عن طريق احياء روح المواطنة باعتبارها مجموع الحقوق والمسؤوليات التي تربط الافراد بالدولة على قدم المساواة وبغض النظر عن الاختلاف بينهم، وهو مصدر شعور الافراد بالولاء وللانتماء بما يشجع على الاهتمام بالشؤون العامة وتوجيه الانتقادات للسياسات الحكومية والسعي للتأثير عليها إيجابا وهذه الروابط المعروفة بالمواطنة هي مفتاح تحقيق التماسك في المجتمع ككل. حيث تغرس مشاعر الانتماء الى الجماعة الصغيرة في الشعور بالولاء للجماعة الكبيرة

2- إصلاح إدارة الحكم وتعزيز الاطار المؤسساتي بما يكفل صياغة دساتير عربية ديمقراطية، وضرورة ضمان التعدد وكفالة الحريات العامة لإزالة مظاهر الاحتقان السياسي بين الحكم والمعارضة، وفي سبيل حكم ديمقراطي يتوجب ترسيخ وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، وإصلاح المؤسسات الامنية وتعزيز الدفاع القومي.

3- اعادة البناء الاقتصادي وتشكيل الرأسمالية الاجتماعية، فلا ينبغي النظر للبناء الديمقراطي من منظور أحادي أي على أنه مجرد صياغة دستور ديمقراطي وإقامة مؤسسات راسخة مبنية على أسس عقلانية، وإنما ينبغي النظر اليه أيضا وفق معادلة التوازن والتوافق بين التكوين السياسي والتكوين الاقتصادي والاجتماعي فالمكونات الاقتصادية والاجتماعية في اي دولة هي التي تهيئ الظروف الموضوعية اللازمة لبناء الديمقراطية، وذلك يقتضي حتما في الحالة العربية بناء التنمية المستدامة عن طريق تجاوز الاقتصاد الريعي، ومحاربة أشكال الفساد مع لزوم تجاوز الوهن المعرفي وتحسين مستوى التعليم بما يضمن بيئة ملائمة لانتشار ثقافة مدينة ديمقراطية، مع ضرورة تجديد الخطاب الديني بما يوافق وسطية الإسلام[2].

إن أعادة البناء الاقتصادي والتشكيل الاجتماعي يقتضي تجاوز الوهن وبناء الثقافة المدينة وتمكين المرأة.وتجديد الخطاب الديني وإعادة صياغة النظرة التقليدية القاصرة للإسلام، من خلال النظر إليه باستخدام العقل الواعي للوصول الى نهضة معاصرة تكون قادرة على المواجهة.[3]

هكذا صار لزاما وضع تصور صادق لتفكيك الاستبداد وترشيد الحكم عن طريق

1- احمد شكري الصبيحي، **مرجع سابق**، ص35

2-Hamed Dabashi, **The Arab Spring: end of Post colonialism**, London:Dar-Zed,2012,pp22-58

3 - محمد منير، تجديد **الخطاب الديني في ضوء الواقع المعاصر**. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع،2004،ص ص 295- 296.

تجاوز معيقات الدمقرطة واغتنام فرص المرحلة، بصياغة خارطة طريق متعددة الانساق تنطلق من تمكين المجتمع المدني ومؤسساته مع مباشرة اصلاح ادارة الحكم ودعم الاطار المؤسساتي ووضع الضمانات الدستورية اللازمة، مع ضرورة إعادة البناء الاقتصادي وتشكيل الرأسمال الاجتماعي وتنمية الأمة سياسيا، بما يحقق الاستقلال القومي والتجدد الحضاري والقدرة على مجابه الاخر.

خامسا:الاستنتاجات

حاولنا في هذه المقالة توجيه النقاش والبحوث في ظل الخصوصية التحليلية للمجال السياسي العربي لتفسير الديمقراطية بين البحث والتسيير والتوطين وإنتاج نظم حكم راشدة. ومن خلال الرؤية المقدمة في هذه الورقة يمكن القول بجملة من الاستنتاجات:

- في مفهوم الديمقراطية الذي يجب أن ينتشر، يجب التخلص من الطابع الأسسي لها، وإذا أرادت أن تصبح قيمة عالمية يجب أن تكون بدون أسس، وتتوجه إلى تبنى الخصوصيات وتقبل بالتناظر حولها، ولا تفرض الشكل العلماني والليبرالي، لأن الثقافات غير الغربية ثقافات ترتكز على قيم أخرى بديلة للحرية مثل قيم تقديس العمل في آسيا، وقيم التسامح في الهند والعالم الإسلامي، والقيم الجماعية في المجتمعات المتدينة، لذلك فمفهوم الديمقراطية الذي يناسب الحالات العربية هو المفهوم اللاأساسي، وكذا التوجه الإجرائي الذي يستورد الآليات والأدوات بدون أن يستورد معها أنظمة القيم التي لا تتناسب مع السياقات الثقافية والتاريخية والاجتماعية للمجتمعات العربية.

- لتحقيق فرص الانعتاق من الاستبداد يجب فصل ثنائية السلطة والريع وإيجاد مخارج اقتصادية لتشكيل شعوب تنتج الثروة وتدفع الضرائب، حتى تصبح الدولة ممونة من طرف شعبها وليس العكس، وهو مدخل مهم لتخليص الشعوب من التبعية للمال العام لأنه أصل الفساد، والتمسك بالسلطة مدى الحياة، فالمال مال بيوتات كما قال ابن خلدون ومن حاز عليه حاز على كل شيء، فالسلطة لا يجب أن تبقى طريقا إلى المال وإنما يجب أن يصبح المال طريقا إلى السلطة.

- سؤال الطريق إلى الديمقراطية في الحالة العربية تواجهه عدة معضلات، الأولى هو هل نسائل بناء الديمقراطية قبل بناء الدولة ذات الجماعة السياسية الموحدة، وهذا الانشغال بينته تجارب العراق، اليمن، ليبيان، لبنان، سوريا، ومصر، وكل التجارب التي توفرت فيها اللحظة التاريخية للانتقال والتحول.

أما الثانية، متعلقة بالازدواجية المقيتة التي يمتلئ بها المجال السياسي العربي وهي عدم قدرة المجتمعات العربية على بناء تصور موحد عن الحياة نتيجة ضغط الخطاب الدولي والعالمي الذي يتبنى القيم العلمانية، وضغط بيئات العقول والعقائد العربية التي تتمسك بالطابع الروحي للحياة، وتدافع على أن الدين يعتبر أولوية الوجود الإنساني، وهذا الاضطراب قادم من طبيعة الدين الإسلامي التي لا تقبل الفصل بين أبعاده، ومن طبيعة القوى السياسية والاجتماعية التي تتمسك بالخطاب الديني،

لذلك فالتفكير في السياسة في العالم العربي يجب أن يخفف التوتر بين استيراد الآليات السياسية بصفتها المجردة، وبين الأنظمة القيمية السائدة في البيئات الاجتماعية والثقافية العربية.

و الثالثة، هي القوى النضالية التي يمكنها أن تعيد الفرد في الدول العربية إلى العمل والمشاركة السياسية، وبالتالي إجبار النظم السياسية على التفاوض وبناء مواثيق جديدة تؤسس لمجتمعات أدوات الحماية من الاستبداد، وتمنع السلط من الانحراف على المقاصد الكبرى للتعاقد ولمقتضيات الحكم داخل الجماعة الإنسانية.